



صاحب الجلالة يستقبل ممثلات الحركة النسوية المغربية

ترأس صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني الذي كان محفوقاً بصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير سيدي محمد وصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد بالقصر الملكي بالصخيرات اجتماعاً حضرته ممثلات عن الحركات والمنظمات والجمعيات النسوية بالمغرب .

وقد تميز هذا الاجتماع بالكلمة الملكية التالية :

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه .

حضرات السيدات ،

إنني مسرور جداً باللقاء بكن وذلك لأسباب متعددة : أولاً ، لأنه لحد الآن كانت جلسات العمل التي أعقدها تضم دائماً إما الرجال فقط أو الأغلبية الساحقة من الرجال ، وهذا أول اجتماع يتاح لي لاقتبالكن والاشتغال معكن .

وهذا السرور مبني على اعتقاد ويقين بأن المرأة المغربية أصبحت الآن أكثر من ذي قبل لها الفرصة لكي تشارك في بناء المجتمع المغربي ، بناء يجعل الأسرة المغربية وبالتالي الجسد المغربي يبقى في حالة جيدة وصامداً أمام التيارات والتهجمات اللاأخلاقية التي يتعرض لها شبابنا وشباب العالم بأسره ، نظراً لوسائل الاتصال المرئية والمسموعة ولبعض الصحف أو المجلات التي لا تحترم الأخلاق ولا تحترم الشخصية الخاصة لكل مجتمع .

وثانياً ، على المرأة المغربية التي أعرف تشبهها بأصالتها ودينها ، أن تظهر للنساء المسلمات أولاً ، وللنساء في العالم بأسره ثانياً ، أن الإسلام لا يتنافى لا مع التحرر ولا مع التقدم ، ذلك أن الإسلام كما تعلمون مبني على ثلاثة أسس هي كتاب الله وسنة رسوله والجماعة .

فما معنى الجماعة؟ الجماعة هي أولاً الإجماع ، والإجماع على أساس الاجتهاد ، لأنه لو لم يكن الاجتهاد لما تم العمل بالجماعة ولما اطلعت على طلباتكن ولائحة معاناة المرأة المغربية ، سواء كانت أما أو غير أم ، وإنما متزوجة . وجدت أننا في الحقيقة لم نطبق القاعدة الأساسية في كل تشريع والتي جاء بها الإسلام قبل التشريعات الأخرى ، وهي أن الحل هو القاعدة والتحريم هو الاستثناء . فكل ما لم يحرم فهو حلال ، بحيث يستحيل علينا في التطبيق أن نسير ضد التعاليم الدينية والأحاديث النبوية والسنة النبوية التي شرعها النبي صلى الله عليه وسلم في حياته اليومية حيث قال «النساء شقائق الرجال في الأحكام» . وفي القرآن : «هن لباس لكم وأنتم لباس لهن» .

ولهذا ، كيف يمكن إذن لهذا المجتمع الإسلامي المسلم أن يتم بناؤه على أسس متينة ولباس الطرف الآخر ممزق؟ وكيف يمكن لنا أن نطلب من المرأة تحمل واجباتها إذا لم تتمتع بحقوقها .



ففي الحقيقة إذا كان لي ما أؤخذكن عليه، فهو تأخركن قليلا قبل أن تتقدمن بمطالبتكن عبر الصحف، أو في الخطب، وأن تأخركن أضاع لنا بعض الوقت، ولكن لكل أجل كتاب واليوم أحسن من الغد أو من بعد غد.

فماهي مشاكلكن؟ إن مشاكلكن في الحقيقة ذات طابع أسري، فأتنت لا تشتكين من هضم حقوقكن السياسية، وحرمانكن من حريتككن في تناول الحياة اليومية. وإنما تشتكين من مشاكل تتعلق بإطار الأسرة، والأسرة شيء مقدس عندي وبصفتي أب الجميع وأب أسرتي الكبيرة، لا بد لي أن أحرص على أن يكون بيت كل مغربي في انسجامه وفي تحاييه وتماسكه كبيت واحدة من فلدات كبدي. فهناك عوائق تمنع النساء المغربيات إما من الاطمئنان، أو من ممارسة حرياتهن وحقوقهن.

فعدم الاطمئنان نجده في الطلاق والتطليق، وفي غيبة الرجل، وفي النفقة بعد الطلاق - أبغض الحلال إلى الله - وعدم الاطمئنان نجده كذلك لما تطرح مشكلة الحضانة.

وخروقات حقوق المرأة نجدها مثلا عندما تكون المرأة تشتغل وتشتغل بجهد ومعروفة من طرف العادي والبادي بأنها امرأة جديدة لكن لا يمكنها أن تتحرك أو تحصل على جواز سفرها إلا إذا استأذنت زوجها وأذن لها بذلك، وهذا مجرد مثال، فهذا اعتبره يتناقض مع روح شريعتنا التي ينبنى عليها دستورنا، الذي يضمن حرية التنقل لجميع المواطنين والمواطنات.

ربما ستساءلن عن سبب وجود وزير الخارجية من بين الوزراء الذين يتواجدون معنا هنا. إنه موجود معنا لأن المشاكل الزوجية ليست مطروحة بالنسبة لنا فقط في المغرب، بل هي مطروحة كذلك في أوساط الجالية المغربية الموجودة في الخارج، حيث تعاني المرأة معاناة أكبر وأكبر مما تعانيه المرأة بالمغرب.

وهذا ينعكس على أولادنا وبناتنا، حيث يصبحون لا أقول قانونيا بل عمليا، ممنوعين من الرجوع إلى بلدهم من حين لآخر لربط الاتصال مع تراثهم والاندماج في جوههم وتربيتهم وأصالتهم. إن مشكل نفقتهم، ومشكل تعدد الزوجات غير المعروف، والطلاق من مدينة في المغرب لمدينة في أوروبا، كل هذا يشكل معاناة أكبر بالنسبة للمرأة المغربية في الخارج منه بالنسبة لها في الداخل، فلكل هذه الأسباب يحضر معنا هنا وزير الدولة في الشؤون الخارجية.

لن أعدد لكم التقارير التي أرسلتموها لي على اختلاف انتماءاتكن ومهامكن ومسؤولياتكن، فهي موجودة عندي في الديوان الملكي.

وإذا كانت إحداكن أو جماعة منكن أرادت أن تضيف شيئا جديدا إلى هذا، فمرجبا، ولتكتب الديوان الملكي.

والآن سأوضح كيف سنحاول من الناحية العملية أن نحل هذا المشكل، فطلباتكن موجودة وأنا لا يمكنني أن أحرم ما أحل الله، ولا يمكنني كذلك أن أحلل ما حرم الله، ولكن حتى في بعض الأمور مثل تعدد الزوجات نجد أن القرآن جعل لها شروطا، وكذلك المرأة بيدها عندما تأتي لعقد النكاح أن تقول انه لا يوجد لا سابق ولا لاحق، هذا أمر يتحصل، لكن المشكل يكمن في التطبيق فقط. والتطبيق هو بيد القاضي المحلي الذي لا يكون دائما على خبرة تامة ببعض النصوص وبعض التشريعات، ولا تكون لديه القدرة الكافية للاجتهاد ليرى من هو على حق ومن هو على باطل، كما أنه



ليست له المعلومات الكافية في غالب الأحيان حول مداخل الرجل والمرأة لكي يتمكن من أن يدقق ما هو الفرض الذي يجب أن يعطيه للمرأة إذا ما طلقت، بل هناك أدهى من هذا وأنا عشته، فقد حصل لأحدى السيدات تعمل عندي أن قال لها زوجها إذا أردت أن أطلقك - وكانت قد عانت كثيرا - اشترى نفسك مني. فلما تساءلت عن كيفية شراء نفسها قال لها تنازلي لي كتابة عن الفريضة أو النفقة، وإذا لم تشتري نفسك فستبقين على هذه الحال. بالإمكان تحمل مثل هذه التصرفات في مجتمعات إسلامية غير هذه. أما في هذا البلد الأمين الذي كان دائما متعلقا بالسنة والكتاب والدين، فيستحيل أن تعاقب المرأة هكذا لأنها مسلمة.

أريد أن تكون المرأة المغربية آمنة مطمئنة، وتقوّلها داخل الوطن وخارجه، وأن تكون التشريعات التي في صالحها نبراسا ومثالا يحتذى بها. إن ذلك بالطبع لن يتم في ظرف أسبوع أو أسبوعين، بل يتطلب سنة على الأقل وخاصة في ما يتعلق بالتطبيق.

فلهذا، سأجمع جماعة من العلماء وسأطلب منهم أن يرفعوا لي ردا واقتراحات على النقاط التي جاءت في تقاريركن، وسأعيد المقترحات لكن، فإذا وقع اتفاق بين الطرفين سنشرع آنذاك في التعديل اللازم لبنود مدونة الأحوال الشخصية للخروج من هذه الحالة إلى حالة أحسن وإذا لم يقع الاتفاق آنذاك لن تلتقوا لأنني لا أريد أن يقال إن الرجال ضد النساء ولا أريد أن يقال أن المجتمع المغربي متخاصم لأن المرأة متخاصمة مع الرجل، فهذا لا يجب أن يقع لأنه سيؤثر حتى على أولادنا وبناتنا.

إذا حصل الاتفاق بين الجميع فذاك، وإذا لم يقع فسأقوم آنذاك بالمسؤولية الملقاة على عاتقي كأمر للمؤمنين وكأب أسرة، ولكن كأمر المؤمنين قبل كل شيء الذي يحترم السنة والدين، ونشرع في العمل ونطلب الله سبحانه وتعالى أن لا يخيب ظنكن فينا لأن ظني فيكن لم يخب أبدا.

فنحن حينما كنا في المنفى، كنا نرى أكثر من غيرنا عمل المرأة المغربية، فلو لم يكن العمل الفدائي الأسروي للمرأة لما تحلى العديد من الرجال بالحماس الذي تحلوا به، ولما قاموا بالتضحية التي قاموا بها. فدوركن عرفناه ونحن في مدغشقر أكثر مما عرفتموه وأنتن في الداخل.

فمن باب الإنصاف، ومن باب التكريم والتبجيل ومن باب الواجب أن نعطي لكل ذي حق حقه. وكن على يقين من أن المسلم الذي هو خديم هذه البلاد الذي يؤدي شعائر الدين، والذي شاء الظروف أن يقوم ببعض الدراسات القانونية والمقارنات، سيجد إن شاء الله السبيل الذي يجعلنا مرتاحين في دنيانا ومحترمين لديننا، والله يوفقنا جميعا والسلام عليكم ورحمة الله.

فاتح ربيع الثاني 1413هـ الموافق 29 شتنبر 1992م